

بلاغ صحفي

تنظيم لقاءات إخبارية حول صندوق المناطق الصناعية المستدامة

تعترم حكومة المملكة المغربية وهيئة تحدي الألفية، باعتبارها مؤسسة عمومية أمريكية للمساعدة الإنمائية، إنشاء صندوق للمناطق الصناعية المستدامة، سيخصص لتمويل المبادرات والمشاريع العمومية والخاصة الهادفة إلى تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمقاولات داخل المناطق الصناعية (مشاريع لتقديم الخدمات للمقاولات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو للمقاولات الكبيرة، لتحسين الحكامة، تحسين الأداء البيئي للبنية التحتية أو غيرها من المشاريع داخل المناطق الصناعية). وتعد مؤهلة كذلك للحصول على تمويل من هذا الصندوق المشاريع والمبادرات الهادفة لتشجيع مشاركة وتعزيز قدرات القطاع الخاص في تنمية وتشغيل وتقديم الخدمات على مستوى المناطق الصناعية.

ويهدف تحسيس أهم الشركاء العموميين والخواص بهذا الصندوق، سيتم تنظيم لقاءات إخبارية في جهات الدار البيضاء-سطات وطنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة، وذلك على التوالي أيام 19 و20 و24 ماي 2016. ويشارك في هذه اللقاءات مطورو المناطق الصناعية الخواص أو العموميون، وجمعيات المناطق الصناعية والشركات التي تديرها المناطق، والجمعيات أو الفيدراليات المهنية، وغرف التجارة والصناعة المغربية والأجنبية، والجماعات الترابية، والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، وكذا المنظمات الأخرى المعنية كليا أو جزئيا بالمناطق الصناعية.

وستكون هذه اللقاءات الإخبارية، المنظمة من قبل فرق تنسيق برنامج التعاون الثاني الموقع بين الحكومة وهيئة تحدي الألفية (الميثاق الثاني) التابعة لمصالح رئيس الحكومة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وهيئة تحدي الألفية، مناسبة لدعوة مختلف الفاعلين المعنيين بالأراضي أو العقارات الصناعية إلى اقتراح مشاريع من شأنها أن تستفيد من تمويل صندوق المناطق الصناعية المستدامة خلال مدة الميثاق الثاني. إلى ذلك، سيتم إنجاز بحث خلال هذه المرحلة بغرض تقييم إمكانات المشاريع المقترحة ومعييرة الصندوق.

للتذكير، يشكل إنشاء صندوق المناطق الصناعية المستدامة أحد مكونات مشروع "إنتاجية العقار"، الذي يشكل بدوره، إلى جانب مشروع "التعليم والتكوين من أجل قابلية التشغيل"، المشروعين اللذين سيتم تمويلهما على مدى خمس سنوات من قبل الميثاق الثاني الذي رصد له غلاف مالي قدره 450 مليون دولار، تنضاف إليه مساهمة للحكومة المغربية تبلغ حوالي 67,5 مليون دولار كحد أدنى.